مؤلف: **مجموعة مؤلفين**
مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**
لتاريخ: **15/10/2020**

نص السؤال

الزعم أن تأخر تدوين السنة أدى إلى ضياعها

الجواب التفصيلي

م أن تأخر تدوين السنة أدى إلى ضياعها(*)

هة:

دى إلى ضياعها؛ ذلك أن المسلمين كانوا في حذر من كتابتها فاعتمدوا في نقلها وروايتها على ذاكرتهم, وهي - بلا شك - قد يعتريها النسيان مما يؤدي إلى التبديل أو التحريف, والصحابة يتورعون عن مثل هذا؛ لعا

هة:

1) إن صيانة السنة تحصل أول ما تحصل بعدالة حاملها, وإذا خلت الكتابة من الحفظ والفهم والعدالة فلا يوثق حينئذ بشيء من المكتوب؛ ألا ترى أن اليهود والنصارى كانوا يكتبون التوراة والإنجيل ومع ذلك وقع

2) إن الكتابة لا تفيد القطع بالصحة، كما أنها دون الحفظ قوة, خصوصا من العرب ومن على شاكلتهم, وعلى رأسهم الصحابة والتابعون، وليس في تأخر تدوين السنة إلى رأس المائة الأولى دليل على ضياعها ا

يل:

تها:

ن التبديل والخطأ والضياع، هو أن يحمله الثقة العدل، يبلغه من يساميه ثقة وعدلا. وهكذا؛ سواء أكان الحمل على سبيل الحفظ للفظ، أم الكتابة له، أم الفهم لمعناه فهما دقيقا مع التعبير عن ذلك المعنى بلفظ وا

لى:

ين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون).

قرة: [79].

ابة ليست من لوازم الحفظ:

عليه في المحافظة على المحمول عدالة الحامل له - على أي وجه كان حمله - تحققنا أن الكتابة ليست من لوازم الحفظ، وأن صيانة السنة غير متوقفة عليها. وأنها ليست السبيل الوحيد إلى ذلك، والأدلة على ذلك

1. أنا نعلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يرسل السفراء من الصحابة إلى القبائل ليدعوا الناس إلى الإسلام ويعلموهم أحكامه ويقيموا بينهم شعائره، ولم يرسل مع كل سفير مكتوبا من القرآن يكفي

من هذا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يرى في عدالة السفير، وحفظه لما حفظه من القرآن والسنة - اللذين لم يكتبهما - الكفاية في إقامة الحجة على المرسل إليهم وإلزامهم اتباعه.

2. أنا نعلم أن الصلاة - وهي الركن الثاني من أركان الإسلام - لا يمكن للمجتهد أن يهتدي إلى كيفيتها من القرآن وحده؛ بل لا بد من بيان الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يثبت أنه قد أمر بكتابة كيفيتها التي

3. أن حفظ السنة وصيانتها من التحريف ضرورة دينية، ومع ذلك لم يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر إيجاب بكتابة كل ما صدر منه، ولو كان حفظ السنة من الضياع متوقفا على الكتابة لما جاز له - صلى

ابة وحدها لا تفيد القطع بالصحة:

نية.

لى:

كلف الله نفسا إلا وسعها)

قرة: [286].

وع[2].

لط"[3].

ال:

تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا؛ فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس»

[4]

ونه.

هذا عن درجة الكتابة من الحفظ بشكل عام، أما إذا أضفنا إلى ذلك أن أصحاب هذا الحفظ هم العرب الأمة الأمية التي لا يكثر فيها من يعرف الكتابة، ومن يعرفها منهم قد لا يتقنها، فيتطرق إلى مكتوبه احتمال

يها.

قوية ملكة الحفظ عندهم طبيعة جوهم وبساطة معيشتهم، وحدة ذكائهم، وقوة فهمهم لما يحدث بينهم، وسعة خبرتهم بأساليب لسانهم وطرق بيانهم.

بالصحابة - رضي الله عنهم - الذين قيضهم الله لحفظ الشرع وصيانته وحمله وتبليغه لمن بعدهم، وملأ قلوبهم بالإيمان والتقوى والرهبة والخوف من أن يبلغوا من بعدهم شيئا من أحكام الدين على خلاف ما سمعو

بهم، وشاهد أحوالهم، واتبع خطاهم، واقتفى آثارهم من التابعين، كل ذلك يكاد ينفي عن سامع الحديث من أحدهم توهم خطأ، أو نسيان، أو تبديل، أو اختلاق.

لحفظ عند العرب كثيرة يعلمها الخاصة والعامة، ولقد كان كثير من الصحابة والتابعين مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك، كابن عباس والشعبي والزهري والنخعي وقتادة، فكان أحدهم يجتزئ بالسمعة، وقد ر

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر

غداة غد أم رائح فمهجر

سة وسبعون بيتا، وقد روي عن الزهري أنه كان يقول: إني لأمر بالبقيع فأسد أذناي مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا؛ فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته، وقد جاء نحوه عن الشعبي.

المحافظة على الشيء، وفي الغالب يضعف أحدهما إذا قوي الآخر، ومن هنا نفهم أحد أسباب حث الصحابة تلاميذهم على الحفظ، ونهيهم إياهم عن الكتابة؛ وذلك لأنهم كانوا يرون أن الاعتماد على الكتابة يضعف ف

ة السنة أدى إلى تحريفها وضياعها: إن قولكم مردود؛ وذلك أن الحفظ أسلم في الحفاظ على السنة من الكتابة؛ لأنه في الغالب لا يكون إلا مع الفهم وإدراك المعنى والتحقق منه؛ حتى يستعين بذلك على عدم نس

قت[5].

[illegible]

أولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم).

نوبة: [100].

: إن الصحابة كانوا - لخوفهم مغبة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - يغضون الطرف عن بعض الأحاديث خوفا من أن يغيروا فيها شيئا - فهو قول غريب مردود من جهتين:

قليل من الصحابة من رواية أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - كان أمرا خاصا بهم وليس قاعدة عامة تشمل كل الصحابة, كما أن هذا التحرج كان ناتجا عن تحريهم الشديد ودقتهم الكبيرة في تحري كل لفظ يد

ال:

ن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»

[7]

صا:

ا عني ولا حرج»

[8]

ال:

سمع مني حديثا، فحفظه حتى يبلغه، فرب مبلغ أحفظ من سامع»

[9].

ء استند الزاعمون في أن الصحابة أخذوا بالحديث الأول, ولم يأخذوا بالثاني أو الثالث؟ ثم إن لفظة «متعمدا» تجعل أخذهم بالحديث الأول غير مانع لهم من الرواية؛ لأنه اشترط التعمد، ومن تعمد الكذب على رسول

ت السنة من الصحابة إلى التابعين نقية كاملة، فعض التابعون عليها بالنواجذ، وهكذا حتى وصلت إلينا كاملة بعدما دونت في أسفار كثيرة.

مة:

- **إن الكتابة ليست من لوازم الحفظ, كما أنها ليست مانعة من التحريف، فالسنة لم تدون بشكل عام إلا على رأس المائة الثانية، ووصلت إلينا نقية، بعكس التوراة والإنجيل فقد كتبا مبكرا لكنهما لم يسلما من**

ي في تأخر تدوين السنة دليل على ضياعها؛ لقرب المدة وقصر السند في ذلك الوقت؛ إذ لم يكن فيه سوى راو واحد أو اثنين, كما عند مالك في الموطأ الذي فيه ما بين مالك والصحابي رجل واحد كنافع - مولى ابن

ن الصحابة كانوا أحفظ خلق الله لسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - وذلك لسببين:

أ

وة حفظهم التي هي من فطرتهم العربية النقية حتى ضربت بهم الأمثال في ذلك.

ي على قواعد دينهم، وتبليغ سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

د سار التابعون على درب الصحابة في الحفاظ على السنة وبلغوها تابعيهم حتى وصلت إلينا نقية سليمة من التحريف كاملة لا يشوبها نقص.

جع:

ونالبانيوالوادعي، ط1، 1413هـ/ 1992م. تدوين السنة النبوية: نشأته

وتطوره، د. محمد بن مطر الزهراني، مكتبة الصديق، السعودية، ط1، 1412هـ. السنة النبوية وعلومها، د. محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط1، 1419هـ/ 1998م. دفاع عن السنة ورد

شبهة، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1409هـ/ 1989م. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1425هـ/ 2004م.

. ط1، ص433، 434 بتصرف.

. ط2، ص434، 435 بتصرف.

ياض، ط1، 1421هـ/ 2000م، ص994، 995.

[4]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، (1/ 185) معلقا.

. ط1، ص436: 439 بتصرف.

اهرة، ط3، 1427هـ/ 2006م، ص197.

[7]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، (1/ 242)، رقم (107). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله صلى

[8]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (9/ 4089)، رقم (7375).

[9]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، (6/ 96)، رقم (4157). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.